تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء

المنفوحي : السماح لمحلات تصليح وصيانة السيارات وبيع قطع غيارها بإعادة مزاولة عملها

فريق العمل

احمد المنفوحي

رفع المخالفات

- ألا يزيد عدد السيارات الواقفة أمام المحل للصيانة والتصليح عن طول واجهة المحل
- مزاولة المحلات الواقعة بالجمعيات التعاونية نشاطها في الأوقات المسموح بالخروج فيها فقط وفقا لقرارات مجلس الوزراء
- الخرينج : رفع 30 سيارة ومعدة ثقيلة ووضع 69 ملصقاً بالفروانية
- الحربي : تحرير 30 مخالفة وتوجيه 50 تعهداً لعمال التوصيل

أصدر مدير عام البلدية م.أحمد المنفوحي قرار بسمح للمحلات التي تمارس انشطة تصليح وصيانة السيارات وبيع قطع غيارها بإعادة مزاولة عملها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 27 ابريل 2020 بشان تكليف بلدية الكويت بالسماح لبعض الانشطة الخاصة بتصبح وصيانة السيارات وبيع قطع الغيار باعادة مزاولة نشاطها وذلك وفقا للضوابط التي تحددها البلدية .

وحدد القرار اماكن هذه المحلات في الجمعيات التعاونية ومحطات الوقود بجميع المناطق وكذلك محطات الوقود الواقعة على جانب الطرق السريعة بالاضافة للمحلات الموجودة في كبد والعبدلي والوفرة .

كما حدد القرار الشروط والضوابط الواجب الالتزام بها من قبل العاملين في تلك المحلات اثناء مزاولة العمل ومن اهمها ان يكون وقوف السيارات بشكل متتالي والتقيد عند تقديم الخدمة بالاشتراطات الصحية من خلال توفير المعقمات والكمامات والقفازات وفحص الحرارة إلى جانب ضرورة الالتزام بترك مسافة بين الاشخاص لا تقل عن متر، وكذلك الزم المحلات الواقعة في الجمعيات التعاونية مزاولة عملها خلال فترة عدم حظر التجوال الجزئي فقط .

أعلن مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي في قراره الإداري الذي تضمن في مادته الأولى إضافة إلى المحلات التي يسمح بفتحها بموجب القرار الإداري رقم 709 لسنة 2020 الصادر بتاريخ 2020/4/2 المحلات التي تمارس انشطة تصليح وصيانة السيارات وبيع قطع غيارها فقط الواقعة في الجمعيات التعاونية ومحطات الوقود في جميع المناطق وفي محطات الوقود الواقعة على جانبي الطرق السريعة وفي الإستراحات وفي مناطق كبد والعبدلي والوفرة.

والزم المنفوحي في قراره محلات تصليح وصيانة السيارات وبيع قطع غيارها الوارد ذكرها بالمادة الأولى عند مزاولة نشاطها بشروط وضوابط بالا يزيد عدد السيارات الواقفة أمام المحل الخاضعة للصيانة والتصليح عن طول واجهة المحل والا يتم صفها بشكل متتالي والتقيد عند تقديم خدماتها بالشروط الصحية الخاصة بالتعقيم ولبس الكمامات والقفازات وفحص حرارة وعدم تواجد أكثر من خمسة أشخاص داخل المحل مع ترك مسافة لا تقل عن متر بينهم ، فضلا عن الشروط والضوابط الواردة بقرارات وتعاميم مجلس الوزراء ووزارة الصحة والقرارات والتعاميم الإدارية الصادرة بهذا الشان ، مع إلزام المحلات الواقعة بالجمعيات التعاونية بمزاولة نشاطها فقط في الأوقات المسموح بالخروج فيها وفقا لقرارات مجلس الوزراء .

ودعا المنفوحي أصحاب المحلات الوارد ذكرها بالمادة الأولى الإلتزام بالشروط والضوابط التي حددتها المادة الثانية في قراره كما دعا الجهات المختصة غلق أي محل يخالف ما جاء بالقرار من التزام بالشروط والضوابط وإتخاذ الإجراءات القانونية بشانه وفقا للقوانين واللوائح المرعية.

مخالفة

من جهة أخرى أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بالفروانية عن تنفيذ عدة جولات ميدانية تضمنت رفع السيارات المهملة والمعدات الثقيلة من مناطق السكن الخاص فضلا عن الكشف على عمال توصيل خدمة الطلبات بالنقاط الامنية، وفي هذا السياق نفذت إدارة النظافة العامة واشغالات الطرق جولة مكثفة على السيارات المهملة والمعدات الثقيلة بالفروانية عقب ورود شكاوي من المواطنين فضلا عن الكشف على العديد من عمال توصيل خدمة الطلبات للمطاعم والتاكد من استخراجهم التراخيص والتي ترأسها مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بالفروانية سعد الخرينج ومراقب عام إشغالات الطرق سعود الحربي وعدد كبير من مفتشي الادارة ومن إدارة العلاقات العامة خالد سلامة ومحمد عبد الشافي.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بالفروانية سعد الخرينج بانه تم تكليف الجولات الميدانية بناءا على خطة عمل تم وضعها لرصد جميع المخالفات واتخاذ كافة الإجراءات وفقا لكافة القرارات الصادرة من البلدية و الجهات المعنية.

وتابع الخرينج بانه تم رفع 30 سيارة ومعدة ثقيلة من مناطق السكن الخاص بمنطقة الفروانية عقب إنتهاء المدة القانونية للملصقات ، لافتا إلى أنه تم وضع 69 ملصق على سيارة ومعدة ثقيلة تمهيدا لرفعها بمجرد انتهاء المدة القانونية للملصقات..

وأكد الخرينج على ان الجولات الميدانية مستمرة لرصد اي مخالفة وإتخاذ الاجراءات بحقها على الفور وفق الاطر القانونية، مناشدا الجميع الالتزام بكافة القرارات الصادرة من البلدية والجهات المعنية حفاظا على صحتهم وسلامتهم.

وبدوره اوضح مراقب عام إشغالات الطرق سعود الحربي بانه تم تحرير 30 مخالفة وفقا للقرارات الوزارية 190 لسنة 2008 و149 لسنة 2006 تضمنت مخالفات نظافة عامة ومخالفات إستغلال مساحة ومخالفات إشغالات طرق.

وذكر الحربي بأن الفرق الرقابية بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق وجهت 50 تعهدا لعمال توصيل خدمة الطلبات للمطاعم عقب الكشف عليهم بالنقاط الامنية بعموم محافظة الفروانية.

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة الجميع في حال اي شكوي تتعلق بالبلدية إرسالها عبر الواتس أب 24727732.

تتمات

الغانم : سنهزم

انس الصالح ، على تشكيل لجنة للتحقيق اليوم في كل ما يثار من ملابسات بشان ملف تجارة الإقامات، مطالبا اللجنة بالاعلان عن نتائجها فور الانتهاء من اعمالها حتى لا تتجح مافيا تجار الإقامات في خلط الأوراق.

جاء ذلك في تصريح صحفي للرئيس الغانم ، عقب الاجتماع مع وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد ، ووزيرة الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بحضور 19 نائبا، وذلك ضمن سلسة الاجتماعات النيابية – الحكومية المصغرة ذات الصلة بأزمة كورونا.

وأوضح الغانم ان الاجتماع بحث كثيرا من الأمور وتناول شرحا لكثير من الحقائق والمعلومات ، ابتداء من سياسة الإجلاء وما وصلت إليه حتى الآن ، مرورا بالعديد من الموضوعات من اهمها التركيبة السكانية واعداد الوافدين.

اضاف ان الوزيرين استمعا إلى آراء ومقترحات النواب ، وإلى بعض بقوانين المزمع تقديمها من قبلهم لإنهاء مشكلة التركيبة السكانية وحل مشكلة الوافدين بشكل عادل ودون ظلم لأحد.

واشار الغانم إلى انه « وفق ما ابلغتنا الوزيرة انه من بين 158 الفا و433 مخالفا لقانون الإقامة في الكويت، هناك 18 الفا و180 وافدا تقريبا موجودون في مراكز الإيواء مستعدون لعملية الإجلاء وترك البلاد»، متمنيا زيادة وتيرة الاسراع في الانتهاء من هذا الملف.

وقال : « أود ان اخرج على امر في غاية الاهمية سبق ان طرحته ولحقني بعد ذلك العديد من النواب ، وانا شاكر لهم، وطرح اليوم – امس الثلاثاء – في الاجتماع وهو موضوع تجار الإقامات والذين هم السبب الرئيسي في هذه العمالة السائبة وهم السبب الأول في ظلم الناس».

وأوضح الغانم ان من دفع اموالاً خارج بلده لمجرم حتى يأتي إلى الكويت ، معتقدا بانه سيحصل على ثروات مخطئ خطأ كبيرا، لكن الخطيئة قيمن خالف شرع الله وخالف كل ما هو إنساني واخلاقي وقبل على نفسه بان يأخذ هذه الأموال السحت ويترك هذه العمالة السائبة في الشارع.

واعرب عن شكره لوزير الداخلية انس الصالح على تشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع ، وكل ما يثار من ملابسات، مبينا ان مافيا تجارة الإقامات ليست سهلة، فهناك اناس بالداخل تسهل لهم واناس بالداخل تحاربهم.

اضاف بهذا الصدد : على لجنة التحقيق التي شكلها الوزير ان تعلن نتائجها فور الانتهاء من أعمالها حتى لا تنجح مافيا تجار الإقامات في خلط الأوراق.

واكد الغانم على ضرورة ان يكون هناك تفريق بين القيادات النزيهة الشريفة التي حاربت تجار الإقامات ومكافاتهم، ومحاسبة في الوقت ذاته للقيادات الفاسدة التي سهلت هذا الأمر لتجار الإقامات.

وقال : « لنشكر بعض زملائي النواب سواء من يتفقون معي سياسياً أو لا يتفقون على دعم ما قلته في تصريحي السابق بشان تجار الإقامات سواء من رغب في توجيه اسئلة برلمانية أو التصريح بذلك ».

واختتم الغانم تصريحه قائلاً « بالنهاية سنهزم مافيا تجار الإقامات بإذن واحد احد وتمحو هذه الصفحة السوداء من تاريخ الكويت».

حضر الاجتماع امين سر مجلس الأمة النائب الدكتور عودة الرويعي، ومراقب المجلس النائب نايف المرداس، والنواب محمد الدلال، والدكتور خليل ابل، وخالد الشطي، وعدنان عبد الصمد، وعبد الوهاب البابطين، وعبد الله فهاد العنزي، ويوسف الفضالة، والدكتور بدر الملا، وعبدالله الكندري، وخليل الصالح، وسعدون حماد العتيبي، ورياض العدساني، واحمد الفضل، والدكتور محمد الحويلة، وعمر الطبطبائي، وسعد الخنفور، والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

تأجيل الأقساط

مشروع القانون اللازم بهذا الشان.

واكد مجلس الوزراء أن قراره بتأجيل الأقساط ، يأتي استجابة للرغبة السامية لصاحب السمو الأمير ، بضرورة عدم تجاهل التداعيات الاقتصادية والنتائج السلبية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد ، والإسراع باتخاذ الخطوات الممكنة لتخفيف الأعباء على المواطنين .

كما كلف مجلس الوزراء بلدية الكويت بالسماح لبعض الانشطة الخاصة بتصليح وصيانة وبيع قطع غيار السيارات ، بإعادة مزاولة عملها وفقا للضوابط التي تحددها ، إضافة إلى تكليف وزارتي الصحة والإعلام ، وعدد من الجهات الحكومية الأخرى المعنية ، بالتواجد على مدار 24 ساعة في جميع منافذ الدخول في البلاد ، من أجل الإسراع في عملية الإفراج الجمركي عن السلع المستوردة.

وكلف مجلس الوزراء أيضا وزارة المالية بتوفير العدد المناسب من المحاجر المؤسسية في حدود 3000 غرفة ، لاستيعاب ما تبقى من المواطنين المتوقع عودتهم ضمن خطة الإجلاء والمقر لهم حجز مؤسسي ، بالإضافة إلى تخصيص بعض الفنادق لوزارة الصحة ، لاستخدامها لأغراض طبية.

على صعيد السياسة الخارجية أكد مجلس الوزراء ترحيب دولة الكويت بإعلان قيادة تحالف دعم الشرعية في الجمهورية اليمنية ، تجديد وقف إطلاق النار الشامل في اليمن لمدة شهر ، معربا عن أمله في أن تتجاوب جماعة الحوثي مع هذه المبادرة النبيلة ، لتشكل فرصة وأساسا لاستئناف المفاوضات السياسية ، وصولا الى الحل السياسي المنشود في اليمن .

الكويت تنتصر

الأولى تفوق أعداد المتعافين من الفيروس والمتماثلين للشفاء «164 حالة» ، أعداد المصابين به خلال أربع وعشرين ساعة «152 إصابة».

فقد أعلنت وزارة عن شفاء 164 حالة من المصابين بفيروس كورونا «كوفيد – 19» ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 1176 حالة. فيما أعلنت الوزارة عن تسجيل 152 إصابة جديدة بفيروس كورونا في البلاد ، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة إلى 3440 ، كما سجلت حالة وفاة واحد لمقيم من الجنسية الهندية يبلغ من العمر 61 عاما كان يتلقى الرعاية الطبية اللازمة في العناية المركزة منذ ثلاثة أيام.

وأوضح الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي ، أن الحالات المرتبطة بالسفر وتاكدت اصابتها بالفيروس بلغ عددها 15 حالة ، وتشمل «12 حالة لمواطنين كويتيين مرتبطة بالسفر للمملكة المتحدة» و«حالتين لمواطنين كويتيين مرتبطة بالسفر لتركيا» و«حالة لمواطن كويتي مرتبطة بالسفر لفرنسا» ، وجميع هذه الحالات قدمت ضمن رحلات الإجلاء الجوي الأخيرة.

وذكر السند أن الحالات المخالطة لحالات تاكدت إصابتها بالفيروس بلغ عددها 128 حالة «20 حالة لمواطنين كويتيين» و«64 حالة من الجنسية الهندية» و«14 حالة من الجنسية المصرية» و«12 حالة من الجنسية البنغلاديشية» و«6 حالات من الجنسية النيبالية» و«5 حالات من الجنسية الباكستانية».

أضاف أن من الحالات المخالطة كذلك «3 حالات من الجنسية السعودية» و«حالتين من الجنسية التركية» وحالة لكل من الجنسيتين السورية والأردنية.

وبين أن الحالات المصابة والتي هي قيد البحث عن أسباب العدوى وفحص المخالطين لهم بلغ عددها 9 حالات ، «5 حالات لمواطنين كويتيين» و«3 حالات من الجنسية السورية» و«حالة من الجنسية العراقية».

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة أفاد أن المجموع الكلي للحالات التي تتلقى الرعاية الطبية اللازمة في العناية المركزة 67 حالة منها 30 حالة حرجة و37 حالة مستقرة ، فيما بلغ العدد الكلي لمجموع الحالات المصابة بمرض «كوفيد – 19» والتي ما زالت تتلقى الرعاية الطبية 2241 حالة ، فيما انهى 44 منها فترة الحجر المؤسسي الالزامي خلال الـ24 ساعة الماضية.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين إلى الالتزام بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء وتوصيات وقرارات وزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة ، والتي تهدف لاحتواء انتشار مرض فيروس كورونا المستجد «كوفيد – 19» والقضاء عليه ، موصيا بالمداومة على الأخذ بكل وسائل وطرق الوقاية من المرض ومتابعة الحسابات الرسمية المعتمدة حول آخر المستجدات والتطورات.

من جهة أخرى استقبل وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح الوفد الصحي الصيني الذي يزور البلاد بدعوة من وزارة الصحة ، وذلك لتبادل الخبرات حول استراتيجيات وخطط وإجراءات التصدي لفيروس كورونا المستجد «كوفيد – 19» ورسم ملامح خارطة طريق للتعاون الصحي بين الجانبين لمحاصرة الوباء.

وقالت وزارة الصحة في بيان صحفي أمس ، إن المباحثات مع الوفد الصحي الصيني عكست الحرص على التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين للتصدي لوباء «كورونا» ، عبر استراتيجيات وخطط عمل تتفق مع رؤية الجانبين حول تعزيز قدرات النظم الصحية والعمل بمنهجية شاملة مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية لتجاوز تداعيات الوباء.

وأشار إلى أنه رافق الوفد الصحي الزائر سفير جمهورية الصين الشعبية لدى البلاد لي مينغ قانغ ، فيما ترأس الوفد الصيني روان بويه شنغ ، وضم بعضويته أعضاء ممثلين للتخصصات والخبرات المختلفة لاحتواء الوباء والحد من تاثيراته ، وتعزيز قدرات النظم الصحية للتخفيف من آثاره والتداعيات المترتبة عليه.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة إحالة عددا من مخالفي قرار الحجر الصحي المنزلي إلى الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية ، تمهيدا لتسجيل قضايا بحقهم حرصا على سلامة افراد المجتمع في ضوء تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد 19».

وقال الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الصحة محمد السبيعي لـ«كونا» إن الفرق الطبية المكلفة بمتابعة الحالات التي تخضع إلى الحجر المنزلي رصدت عبر تطبيق «شلونك» الذي اطلقته الوزارة أخيرا ، لمتابعة هذه الحالات ، عددا من المخالفات ارتكبها قادمون عبر رحلات الإجلاء التي تسيرها الدولة.

وأفاد بان قرار إحالة هؤلاء المخالفين إلى جهات التحقيق يأتي استنادا إلى القانون رقم 8 لسنة 1969 بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الامراض السارية.

وأشار إلى أن فرق وزارة الصحة المعنية تتابع بشكل مستمر الخاضعين للحجر المنزلي ورصد المخالفات ذات الصلة ، وإحالة مرتكبيها إلى الحجر المؤسسي الإلزامي.

«الداخلية» : احتواء

الأفريقية إلى إحدى المدارس الخاصة بالإيواء ، وتجمعهم قبل حضور الباصات الخاصة بنقلهم.

وذكرت أن الباصات لم تكن متواجدة في الموقع وحدثت بعض التجمعات ، وعلى الفور تدخل رجال قطاع الأمن العام وتمت السيطرة على الموقف ، وإعادة الأشخاص إلى منازلهم الى حين حضور الباصات الخاصة بنقلهم لمركز الإيواء المعد لاستقبالهم.

وأهابت الإدارة بجميع وسائل الإعلام تحري الدقة فيما يتم بثه ، والحصول على المعلومات والبيانات من مصادرها الأساسية ، حيث إن أبواب الإدارة مفتوحة للجميع على مدار الساعة.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الداخلية ان قطاع الأمن الجنائي استدعى فتاة بعدما اعترفت في مقطع فيديو بمخالفتها قرار حظر التجول الجزئي ، وجار إحالتها إلى جهة الاختصاص بعد إقرارها بصحة ذلك.

جاء ذلك في بيان أصدرته الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية ، بشأن مقطع فيديو تم تداوله على عدد من مواقع التواصل الاجتماعي ويتضمن فتاة تقر بمخالفتها لقرار مجلس الوزراء بشأن حظر التجول الجزئي.

وأوضح البيان ان قطاع الأمن الجنائي إدارة مباحث محافظة حولي استدعى الفتاة ، وقد اقرت بصحة ذلك وأنها خالفت قرار حظر التجول الجزئي ، مضيفا انه جار إحالتها إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقها.

ودعا إلى ضرورة الالتزام بقرار حظر التجول الجزئي ، مشددا على ان المؤسسة الامنية لن تتهاون في تطبيق القانون على جميع من يخالف قرارات مجلس الوزراء وذلك للصالح العام.

إلى ذلك افادت «الداخلية» بأن إدارتها المختصة قامت بضبط شخص تم تداول فيديو له وهو يعبث بقمامة أحد المنازل الذي أوصل اليه طلبا.

وذكر بيان صادر عن الادارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني في الوزارة ، ان إدارة البحث الجنائي والرخص في قطاع الأمن الجنائي تمكنت من إلقاء القبض على الشخص ، واتضح انه من جنسية عربية ، ولدى مواجهته بما أسفرت عنه التحريات اقر بانه قام بالعبث بالقمامة خارج المنزل الذي أوصل اليه الطلب كما قام بالعبث بمحتويات الطلب نفسه.

وأشارت الإدارة الى انه تم تحويل الشخص الى جهة الاختصاص لاتخاذ اللازم بحقه.

لافروف : روسيا

سيطرته على البلاد.

اضاف لافروف "لا اتحدث هنا عن اي قوة ضغط تملكها روسيا... نحن على اتصال مع جميع اللاعبين في الصراع الليبي دون استثناء".

وكان الكرملين قد قال أمس أيضا ، إن روسيا ما زالت ملتزمة بالتوصل لحل الصراع بالسبل السياسية والدبلوماسية.